

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة عشرة

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة السياسات

خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات

تقرير الأمين العام

موجز

يوجد بين المسائل الست المدرجة في المجموعة المواضيعية من أوجه الترابط المتينة والعلاقات المتداخلة ما يجعل السياسات والتدابير الموجهة إلى إحداها تعود بالفوائد نفسها على المسائل الأخرى، وبالتالي ينبغي النظر فيها من خلال نهج متكامل بغية تحقيق التقدم على الأجل الطويل. ويمكن لممارسات إدارة الزراعة والموارد الطبيعية على نحو مستدام أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية موارد الأرض الشحيحة وإلى المساعدة على حماية مستجمعات المياه. ويبرز هذا التقرير أوجه الترابط المذكورة بهدف إعداد قائمة من الخيارات المتاحة والتدابير ذات الفعالية المثلى في مجال السياسات. وتتجلى أيضا جوانب الترابط بين تلك المسائل في تقارير مواضيعية منفصلة كلما كان لذلك مقتضى. ويمكن أن تساعد جهود التعاون على الصعيد الدولي على ضمان اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة تستند إلى أوجه الترابط بين تلك المسائل من أجل مواصلة التنفيذ، وبالتالي الإسهام بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* E/CN.17/2009/1



وعلاوة على ذلك، فإن معظم المسائل الشاملة لعدة قطاعات، التي حددت خلال الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، بما فيها تلك المتصلة بوسائل التنفيذ، ذات أهمية ضمن إطار المسائل المدرجة في المجموعة المواضيعية قيد النظر. وقد جرى تحديد خيارات السياسات والتدابير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات والزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا.

المحتويات

الصفحة

٤		أولا - مقدمة
٥		ثانيا - أوجه الترابط بين المسائل المواضيعية
١٠		ثالثا - القضايا الشاملة لعدة قطاعات
١٣		رابعا - وسائل التنفيذ
١٩		خامسا - المنظورات الإقليمية
٢٢		سادسا - الآفاق المستقبلية

أولا - مقدمة

١ - أجرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة، وهي دورة الاستعراض لدورة التنفيذ الثالثة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٣)، وركزت في الوقت نفسه على تحديد القيود والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ في ما يتعلق بالمجموعة المواضيعية الحالية. وتشمل المسائل التي تتناولها هذه المجموعة الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا. ويتضمن تقرير دورة الاستعراض^(٤) موجزا أعده الرئيس يبرز القيود والعقبات وما يمكن اعتماده من نُهج، وأفضل الممارسات لتنفيذ تلك الاتفاقات الحكومية الدولية، إضافة إلى سبل المضي قدما في هذا المجال التي حددها الوزراء الذين حضروا الجزء الرفيع المستوى من الدورة.

٢ - وهذا التقرير هو إسهام في مناقشات اللجنة بشأن الخيارات المتاحة على صعيد السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها بغرض التصدي للقيود والعقبات التي تصادف عملية التنفيذ التي جرى تحديدها في تقرير دورة الاستعراض. وستتخذ لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة قرارات على صعيد السياسات بشأن التدابير والخيارات العملية اللازمة للإسراع بالتنفيذ في ما يتعلق بالمسائل المدرجة في المجموعة المواضيعية المحددة، مع مراعاة المناقشات التي دارت في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وتقارير الأمين العام والإسهامات الأخرى ذات الصلة.

٣ - ويستمد هذا التقرير مادته من عدد من المصادر منها التقارير الوطنية ودراسات الحالات الفردية المقدمة من الدول الأعضاء، ونتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية، والإسهامات المقدمة من المجموعات الرئيسية، واللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وصناديقها وبرامجها. وبما أن ثمة روابط وثيقة بين المسائل الست المدرجة في هذه المجموعة المواضيعية، يُفرد تقرير مستقل لبحث أهمية أوجه الترابط هذه بالنسبة للخيارات

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) E/2008/29.

المتاحة على صعيد السياسات. وقد تم تناول المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي حددت في الدورة الحادية عشرة للجنة في هذا التقرير وكذلك في التقارير المواضيعية الستة المعدة للدورة الحالية (E/CN.17/2009/3-8).

ثانياً - أوجه الترابط بين المسائل المواضيعية

٤ - يمكن أن يفضي اتباع نهج شامل يستند إلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من الخطط الوطنية للتنمية المستدامة إلى تحقيق نتائج أفضل من خلال تركيزه على أوجه الترابط بين المسائل، ولا سيما بحث الخيارات المتعلقة بالسياسات، واتخاذ الإجراءات، وتنفيذ المشاريع على الأرض.

٥ - لقد أثبتت الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة نجاحها في كثير من البلدان النامية. فهي تعزز اتساق الخطط القطاعية الشاملة وتيسر تكامل المسائل الشاملة لعدة قطاعات مع الاستراتيجيات القطاعية. وقد أدى تنفيذ الخطط والجهود الوطنية إلى تحقيق تقدم ملموس صوب التنمية المستدامة.

٦ - وقد أنشأ عدد من البلدان آليات لاستعراض الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتبادل المعارف، التي تتيح وسيلة واعدة لإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ تلك الاستراتيجيات والوفاء بالالتزامات الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٧ - ويمكن أن تكون الخيارات المتاحة والإجراءات الممكنة اتخاذها في إطار السياسات أكثر فعالية إذا ما روعيت أوجه الترابط بينها منذ البداية. وللمجموعة المواضيعية المعنية بالزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والتصحر، وأفريقيا أوجه ترابط هامة، وستستفيد أفريقيا، حيث يعتمد معظم السكان في معيشتهم على الزراعة بصورة كبيرة من هذا النهج المتكامل والمتربط.

٨ - إن تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي عن طريق التعليم والمشاركة الاجتماعية الشاملة، وخدمات الهياكل الأساسية الموثوق بها والميسورة التكلفة، وتعزيز القاعدة الصناعية - الزراعية، وتشجيع العمالة في مجالات غير الزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو متكامل وشامل، وتعزيز وهيئة بيئية من أجل التنفيذ بوسائل تشمل مشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، كالمراة، وتوفير إمكانية الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية، وتحسين الفرص التعليمية والحصول على قدر كاف من المعلومات المتاحة للمزارعين في المناطق الريفية من أجل تحسين تقنيات الإنتاج الزراعي أو تنويع مصادر دخولهم من خلال الأنشطة الزراعية، ستؤدي إلى التنمية الريفية المتناسكة التي ستفيد عملية تنمية الزراعة المستدامة.

٩ - يتعين أن تضمن السياسات، والخطط والمؤسسات الريفية إسهامها في حل النزاعات الناشئة عن شح الموارد. وتشمل النماذج الناجحة تعدد أصحاب المصلحة، وتنفيذ عمليات الأخذ باللامركزية من أجل التمكين على الصعيد المحلي وحل النزاع فيما بين جماعات المستخدمين.

١٠ - ومن المهم أيضا وضع وتشجيع حوافز للتنمية الزراعية المستدامة وإدارة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية على نحو مستدام، ولا سيما في أفريقيا، مع التصدي للحواجز التي تحول دون ذلك.

١١ - ويتمثل أحد العناصر اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع، في زيادة إنتاجية وربحية القطاع الزراعي، غير أن هناك الكثير من العوامل التي تعوق زيادة إنتاجية الزراعة. وتشمل هذه العوامل قدم النظم المتعلقة بحيازة الأراضي، ورداءة نوعية الأراضي وممارسات زراعة الكفاف، والافتقار إلى إمكانية الدخول إلى الأسواق والحصول على رؤوس الأموال، وارتفاع تكاليف النقل، وتغير ظروف المناخ تغيرا كبيرا، وندرة المياه. ومراعاة لهذا، فإن هناك حاجة إلى تأمين العلاقات بين الحكومات الوطنية والقطاع الخاص لتوفير المستوى المطلوب من الاستثمارات في التنمية الزراعية والتنمية الريفية. وحيثما يتعلق الأمر بالاستثمارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، يجب وضع تدابير الاستثمار والمساءلة المطبقة في الشركات.

١٢ - من الواضح أن زيادة الإنتاجية الزراعية في أنحاء العالم هي أمر حاسم في التصدي للزيادة الكبيرة في استهلاك الأغذية وفي استخدام الأراضي لأغراض غير إنتاج الغذاء على حد سواء. ويتعين أن تصبح زياد الإنتاج الزراعي هي إحدى أولويات الاستراتيجيات الإنمائية على الصعيد الوطني. ويجب على البلدان النامية وضع إطار للسياسات يهيئ الحوافز السليمة للاستثمار في الزراعة ويحدد المزج الملائم بين إنتاج الغذاء وإنتاج المحاصيل من أجل التصدير. ويجب عليها توفير الهياكل الأساسية والخدمات الإرشادية. وينبغي لها أن تحدد مواصفات سياساتها التجارية الوطنية لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، وإلغاء التعريفات المفروضة على المدخلات الزراعية وتوفير تدريب ومعرفة أفضل للمزارعين. وأما على الصعيد الدولي، فيتعين دعم هذه الجهود عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار في الهياكل الأساسية والأبحاث الزراعية والتنمية^(٥).

(٥) إحاطات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن السياسات، الإحاطة رقم ٢، معالجة أزمة الغذاء العالمية ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (UNCTAD/PRESS/PB/2008/1).

١٣ - ويلزم دعم سياسات التنمية الزراعية عن طريق الممارسات الإنتاجية التنافسية والمستدامة، ونظم الإنتاج وسلاسل الإمداد المدعومة بسياسات الاقتصاد في التكلفة، والدعم المؤسسي من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص. أما على جانب تسويق الإنتاج، فيجب أن يكون من شأن السياسات وتشجيع ومكافأة أولئك المنتجين الذين يشكلون رابطات المنتجين للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير في الإنتاج وفي أسواق المدخلات والنواتج، وأولئك الذين يعتمدون الممارسات الزراعية الجيدة. وفي هذا الصدد، فإن المدفوعات للمزارعين مقابل خدمات النظام الإيكولوجي كثيرا ما تكون جدية بزيادة مراعاة اعتبارات السياسة العامة^(٥).

١٤ - وهناك أيضا حاجة إلى وصل سياسات الزراعة واستخدام الأراضي بأهداف التنمية المستدامة. وتشير الدلائل إلى أن سياسات استخدام الأراضي الزراعية على نحو مستدام تثمر نتائج أفضل إن جرى تكيفها مع الظروف المحلية. ويؤدي الأخذ باللامركزية في التنفيذ على الصعيد المحلي، وتمكين المجتمعات المحلية، ومشاركة أصحاب المصلحة، وإقامة الشراكات إلى تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ السياسات والتدابير بفعالية.

١٥ - وتشكل الإنتاجية المستدامة للأراضي أصلا رئيسيا من أصول الموارد الطبيعية بالنسبة للأسرة المعيشية في المناطق الريفية. وهي تقوم على ممارسات إدارية معقدة وقاعدة معارف تشمل إدارة نظم التربة والمياه والمحاصيل والثروة الحيوانية بشكل متكامل، بحيث يكون أداء التنوع البيولوجي الزراعي في أي جزء من تلك النظم عنصرا يسهم بشكل مهم في كفاءة النظام وفي خدمات النظام الإيكولوجي، وبالتالي في الفعالية من حيث التكلفة والاستدامة.

١٦ - وفي هذا الصدد، تمثل حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها أحد الجوانب المركزية في المعادلة المتعلقة بالتنمية المستدامة والحد من الفقر. ويلزم اتخاذ خطوات للتقليل إلى أدنى حد من تدهور الموارد، وحماية خدمات النظام الإيكولوجي وتعزيز سبل كسب الرزق. إن مكافحة تدهور الأراضي، والتصحر والجفاف هي مسألة رئيسية في تخفيف آثار تغير المناخ، والحد من الفقر، فضلا عن حماية التنوع البيولوجي. وهناك حاجة إلى وضع سياسات واتخاذ إجراءات من أجل تعزيز توازن نُهج النظم الإيكولوجية المتبعة تجاه استخدام الأراضي.

١٧ - إن الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد من الأراضي هي مسألة مركزية بالنسبة لجميع الجهود المتعلقة بمسائل الأراضي والأدوات والتكنولوجيات القائمة اللازمة لها، ولكنها في حاجة إلى أن تُعتمد وأن يزداد تطبيقها بغية إحداث تأثيرات مستدامة في أسباب المعيشة والنظم الإيكولوجية. وفي أحيان كثيرة تكون لهذه الأدوات والتقنيات فوائد متعددة. فعلى سبيل المثال ينطوي امتصاص كربون التربة على إمكانيات عظيمة لزيادة المحتوى الكربوني

في التربة، وأيضا على منفعة توفير التنوع البيولوجي للتربة، وخصوبة التربة وقدرتها على تخزين المياه ومن ثم تحسين الإنتاجية الزراعية.

١٨ - وتتطلب ممارسات الإدارة الجيدة للأراضي نُهجاً متكاملة من أجل التصدي للتحديات في الجوانب القانونية، والمالية، والمؤسسية، والتقنية من إدارة الأراضي، ويشمل ذلك الأثر الذي تحدثه استخدامات وممارسات الأراضي في مجالات أوسع من قبيل الإسكان الاجتماعي، أو كفاءة الطاقة أو التخطيط المكاني.

١٩ - إن أوجه الترابط بين المسائل المندرجة في المجموعات المواضيعية الأخرى مهمة أيضا. وتوفر المياه رابطاً هاماً من روابط الزراعة والتنمية الريفية. ويمكن تطبيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه كإطار يمكن من خلاله تقييم وتخصيص المياه لمختلف أوجه الاستخدام، على سبيل المثال في الزراعة، ولا سيما في المناطق المعرضة للجفاف، وفي الاستخدام المنزلي لمياه الشرب المأمونة.

٢٠ - ويتطلب تحسين إدارة المياه في الزراعة تحسناً في تدابير الحفاظ على رطوبة التربة، والحد من هدر مياه الري. ويفضي الحد من الإسراف في استخدام المياه أيضاً إلى فائدة إضافية فيما يتعلق بالحد من فقدان المغذيات المضافة، وتحت التربة وتلوث المياه السطحية والجوفية. ويشير التوسع في استخدام الحوافز الاقتصادية، بما فيها نظم القياس والتسعير بغية تشجيع حفظ المياه وتطوير أسواق المياه وتنفيذ التجارة الافتراضية للمياه، بتحقيق وفورات كبيرة في المياه وإعادة تخصيص المياه لصالح الاستخدامات عالية القيمة.

٢١ - ويجب أن تسير سياسات إصلاح قطاع المياه جنباً إلى جنب مع السياسات الرامية إلى تشجيع تقديم استثمارات أضخم في مجال الهياكل الأساسية. بيد أن تنمية الهياكل الأساسية يجب أن تتسم بالكفاءة الإيكولوجية، وأن تتجنب الأضرار البيئية التي أصبحت من خصائص بعض النُهج المتبعة في تطوير عمليات الري. ويشكل توفير إمدادات مياه موثوق بها عنصراً حاسماً في إنتاج الأغذية، وزيادة الغلة، والحد من المخاطر الزراعية، واستقرار الدخول المتأتية من الزراعة، حيث يؤثر مدى الموثوقية في إمدادات المياه وتوافرها في الأمن الغذائي. لقد بات من الملح أكثر من أي وقت مضى إعادة العمل بالأطر القانونية والمؤسسية الكافية التي تشجع إدارة المياه بشكل سليم، وتساعد على زيادة إنتاج الأراضي وبالتالي تعزيز بُعد الوفرة الذي يمثل أحد أبعاد الأمن الغذائي^(٦).

(٦) إسهام مقدم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٢ - وبالنظر إلى وجود أوجه الترابط المهمة المذكورة بين القطاعات، ينبغي بذل المزيد من الجهد لمساعدة البلدان النامية على إعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وفقا لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ على النحو المنصوص عليه في القرار ١/١٣ المتعلق بخيارات السياسة العامة والتدابير العملية اللازمة للإسراع بالتنفيذ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة^(٧). وقد دعت اللجنة في القرار إلى المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان في إعداد خطط متكاملة ومملوكة وطنيا في مجال إدارة الموارد المائية وكفاءة المياه المعدة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة لدى كل بلد، وإيلاء اهتمام خاص بالتنمية الاقتصادية، والاحتياجات الاجتماعية والبيئية، دعما للتنفيذ عن طريق التعلم بالممارسة.

٢٣ - إن آثار تغير المناخ قد تهدد الازدهار والأمن من خلال ما ينجم عنها من اضطرابات اجتماعية واقتصادية. فالتقلبات الكبيرة في معدلات هطول المطر يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي، وبالتالي انخفاض في الأمن الغذائي وزيادة في مستوى الفقر، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وكذلك قد يؤدي ارتفاع مستوى البحر إلى فيضانات في العديد من البلدان والمناطق المنخفضة عن سطح البحر، وخصوصا في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - ويجري التمييز بين آثار تغير المناخ وطرق التصدي له حسب نوع الجنس والاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية، وذلك بناء على القواعد الاجتماعية والتطلعات المجتمعية إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية وسبل كسب الرزق.

٢٥ - وثمة حاجة أيضا إلى معالجة الصلة القائمة بين تغير المناخ والتصحر، في إطار سياسات مكافحة التصحر، ومن الضروري توقع هذه الآثار عند تقرير السياسات كي تتمكن السياسات من مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة في المناطق الريفية على زيادة قدراتها على التكيف مع تغير المناخ. وينبغي بالتالي أن تضع الحكومات وغيرها من الوكالات سياسات من أجل تكامل جهود التصدي لتلك التحديات. ولا بد للحكومات الوطنية من إنشاء نظم فعالة للإنذار المبكر بالجفاف بحيث يتكامل فيها التهطال وغيره من المعالم المناخية مع المعلومات المتعلقة بالمياه كتدفق المجرى المائي، وتجمع الثلوج، ومستوى المياه الجوفية، ومستوى مياه الخزانات والبحيرات، ورطوبة التربة، وذلك في عملية التقييم الشامل لظروف الجفاف وإمدادات المياه في الحاضر والمستقبل.

(٧) E/2005/29.

٢٦ - وتشكل زيادة فرص الوصول إلى مصادر معقولة التكلفة من الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، جزءاً من الأساس الذي تركز عليه التنمية الريفية المستدامة، ولكنها تؤثر بصورة متزايدة في الإدارة المستدامة للأراضي. ويتعين إجراء دراسة متأنية في كل حالة للسياسات المتعلقة بالطاقة والزراعة واستخدام الأراضي لكفالة أن تمثل الحوافز المقدمة من أجل استخدامات معينة للأراضي ونظم معينة للإنتاج الاستخدام الأمثل للأراضي، وألا تؤثر سلباً في صغار المنتجين أو الأمن الغذائي أو سلامة النظم الإيكولوجية. وتحتاج الحوافز والفرص التي يوفرها الوقود الأحفوري إلى الدقة في تقييم وتحديد وسائل الاستجابة.

٢٧ - ويعوق الافتقار إلى خدمات الطاقة الحديثة والاعتماد على وقود الكتلة الأحيائية المجتمعات المحلية بسبب الحد من القدرة التنافسية لدى الصناعات الزراعية الصغيرة واستدامتها. ويعني هذا أيضاً خسائر ضخمة في الغابات والطاقة، فضلاً عن الخطر الصحي الناجم عن البيئات الممتلئة بالدخان.

ثالثاً - القضايا الشاملة لعدة قطاعات

٢٨ - إن تناول الترابط بين المسائل المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات من خلال نهج متكامل، يشمل تعزيز الشراكات على جميع المستويات ويجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين، هو أمر أساسي لتحقيق التقدم على المدى الطويل.

٢٩ - ويتسم بعض المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي حددت في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة بأهمية خاصة فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية قيد النظر. وتجري دراستها في هذا التقرير وفي التقارير المواضيعية (E/CN.17/2009/3-8) حسب الاقتضاء.

٣٠ - لقد ثبت أن عدم المساواة بين الجنسين يشكل عائقاً أمام النمو والحد من الفقر. فعمل المرأة في القطاع الزراعي بصورة خاصة كثيراً ما يكون غير معترف به، ويبقى القسط الأكبر من الدخل الذي تدره الأنشطة الزراعية من نصيب الرجل. ولا تتوافر للمزارعات فرص الحصول على الأراضي والقروض، والوصول إلى الأسواق وسلاسل التسويق، والتدريب. فينبغي أن تولي الحكومات الاهتمام على سبيل الأولوية لعملية التمكين للمرأة.

٣١ - ويلزم أن تستهدف التدخلات المراعية للمنظور الجنساني، التي ترمي إلى التأثير بنجاح في إدارة الإنتاجية والدخل والموارد الطبيعية عموماً، تقديم المساعدة الإنمائية إلى المرأة على وجه التحديد. ويمثل تشكيل المجموعات النسائية من أجل النهوض بحقوق المرأة وتعزيز سبل حصولها على الخدمات وسيلة من الوسائل الراسخة في التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

٣٢ - وإن اتباع أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج، مع تصدر البلدان المتقدمة لهذا التوجه تمشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أمر أساسي في إحراز تقدم في المجموعة المواضيعية التي تشمل الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا. فقد أدى تعزيز الاتساق في استراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني إلى زيادة المرونة الاقتصادية، والحد من كثافة استخدام الطاقة وتكاليف الطاقة لكل من وحدات الإنتاج أو الاستهلاك، مع جني ما يؤوله ذلك من فوائد بيئية واجتماعية.

٣٣ - وثمة حاجة إلى سياسات وإجراءات لتشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة بيئياً فيما يتعلق بالغذاء والوقود والمياه والمنتجات الزراعية - الصناعية، وسيكون من شأنها بالتالي النهوض بالاستدامة البيئية في أنماط الإنتاج الزراعي. وينبغي أن يُتبع في تلك السياسات نهج متوازن بين الجنسين، حيث إنها تشكل عنصراً سياسياً في تعزيز 'النمو الأخضر'.

٣٤ - ومن المهم للغاية تهيئة بيئة دولية تمكن من إدماج تجارة البلدان النامية في التجارة العالمية، ولا سيما من خلال تحديد الأولويات فيما يتعلق بالروابط القائمة بين التجارة والتنمية والحد من الفقر في استراتيجيات التنمية الوطنية. ويمثل ذلك في الأهمية إجراء تخفيض كبير في التعريفات الجمركية والحوافز غير الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المصدرة من البلدان النامية. وتحقيقاً لهذا الغرض، لا بد من أن تنجز أعمال جولة الدوحة الإنمائية في الوقت المناسب وأن تتكامل بالنجاح.

٣٥ - ومن الضروري التشجيع على المزيد من الانفتاح التجاري، حيث يمكن أن يساعد تكثيف التجارة على تعزيز التنوع الصناعي بوسائل منها الحصول على التكنولوجيات والمدخلات الوسيطة المستوردة، وتيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية. ومن شأن تنمية الزراعة والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم بصورة مراعية للسوق أن يؤدي إلى تشجيع الصناعات الزراعية الريفية ذات القدرة على التنافس، وتعزيز النمو ومساعدة المزارعين على الوصول إلى الأسواق من أجل الخلاص من الفقر.

٣٦ - وقد تكون التدابير المحددة الأهداف الخاصة بتعزيز الصادرات فعالة في التشجيع على تنويع الصادرات غير التقليدية، التي تساعد على إدماج الشركات المحلية في سلاسل التوريد الدولية. ومن شأن مبادرات المعونة من أجل التجارة والمعاملة التجارية التفضيلية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، على بناء قدراتها في مجال التوريد وزيادة توسيع نطاق تجارتها.

٣٧ - إن السياسات والتدابير المتعلقة بالمجموعة المواضيعية للمسائل قيد النظر من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي هذه الدول، يكون الترابط بين الأراضي والزراعة والتنمية الريفية والجفاف والتصحر مهما جدا، بالنظر إلى حجمها وضآلة مساحة أراضيها وضيق قواعد مواردها الطبيعية وهشاشة نظمها الإيكولوجية البرية والساحلية.

٣٨ - ومن شأن فعالية استراتيجيات استخدام الأراضي المساعدة على معالجة تزايد الضغط على الموارد المحدودة من الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تعزيز ضبط التغيير في الموارد البشرية والقدرات المؤسسية ومستجمعات المياه والمناطق الساحلية واستخدام الأراضي. كما أن من شأن التنويع الزراعي أن يحسن، من خلال توسيع نطاق اقتصادات التصدير في الدول الجزرية الصغيرة النامية، قدرة القطاع الريفي على التعافي من الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وتمثل الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والحراجة والزراعة وموارد المياه العذبة عنصرا هاما في تحسين الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الأغذية. كما تمثل إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، ومراعاة النظم الثقافية ونظم حيازة الأراضي، والتمكين للمرأة والشباب، مكونات هامة في استراتيجيات التنمية الريفية بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٩ - ويحدد التقرير الخاص بالصحة في العالم لعام ٢٠٠٨ الرعاية الأولية باعتبارها من الشواغل الرئيسية على صعيد السياسة العامة في المناطق الريفية^(٨). فالخدمات الصحية لا تلي احتياجات فقراء الريف. وتعرض الرعاية الصحية في المناطق الريفية لصعوبات إضافية ناجمة عن تلوث الطعام والمياه، والجوع، وسوء التغذية، وكثرة الأمراض. ومن المتوقع أن يمثل تغير المناخ العالمي تهديدا مباشرا للصحة، حيث إنه يتسبب في زيادة عنف العواصف والفيضانات وحالات الجفاف والحرائق، مع ما يترتب على ذلك من انقطاع في إمدادات المياه والإمدادات الغذائية والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات. وتستلزم الرعاية الصحية الأولية أفرقة من المهنيين في مجال الصحة المتمتعين بمهارات طبية بيولوجية واجتماعية محددة ومتطورة من أجل تقديم خدمات صحية جيدة لسكان الريف.

٤٠ - إن الاهتمام بالتعليم من أهم المسائل الشاملة لعدة قطاعات فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية قيد النظر. ووفقا لآخر التقديرات في إطار عقد الأمم المتحدة نحو الألفية

(٨) التقرير الخاص بالصحة في العالم لعام ٢٠٠٨، World Health Report 2008، منظمة الصحة العالمية، على الموقع: http://www.who.int/whr/2008/whr08_en.pdf.

(٢٠٠٣-٢٠١٢)^(٩)، هناك حوالي ٧٧٤ مليون أمي من الراشدين في العالم، ثلثاهم من النساء. ومن شأن تنظيم الأنشطة التعليمية على نحو يلي الاحتياجات المحددة لدى المجتمع الريفي أن يفضي إلى تحسين سبل معيشة سكان الأرياف وتمكينهم من اغتنام الفرص الاقتصادية. ويجب أن تهدف السياسات التعليمية وغيرها من الإجراءات ذات الصلة إلى تشجيع الأوساط المعنية بالتنمية الريفية والزراعية وتنمية الأراضي على التفكير في إطار النظم الإيكولوجية والاستفادة من معارف السكان الأصليين، وإلى تمكين تلك الأوساط من القيام بذلك. وتهدف مبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الخاصة بتوفير التعليم لسكان الريف، إلى سد فجوة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، وزيادة فرص حصول سكان الريف على التعليم الأساسي وتحسين نوعيته، والتوعية بأهمية التعليم في المناطق الريفية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعزيزا للتعليم في الأرياف، سيكون من المفيد الأخذ بسياسات من شأنها التشجيع على زيادة التفاعل بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص والحكومة.

٤١ - وتؤدي العلوم والتكنولوجيا دورا هاما في زيادة الإنتاج الزراعي، مع الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية الهامة. وبالتالي، يجب أن يندرج النهوض بالمعارف والعلوم والتكنولوجيات الزراعية وتطبيقها في صميم الجهود الرامية إلى التصدي لهذا التحدي.

رابعا - وسائل التنفيذ

٤٢ - لقد طرأ تغير على الساحة العالمية. فقد شهدت السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٨ أطول فترة مستمرة من النمو الاقتصادي في العالم على الإطلاق، وقد جاء هذا النمو ناتجا للزيادات في الإنتاجية والانخفاض في التضخم. إلا أن الكثيرين يرون أن الأزمات العالمية الراهنة تؤثر تأثيرا سلبيا في عدد من قضايا التنمية المستدامة، ابتداء من اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي، مروراً بتغير المناخ والتنافس على الموارد، إلى الحفاظ على الأمن. وتشمل سبل التصدي لهذه الاتجاهات التجارية العادلة، وإلغاء الديون، والمساعدة المقدمة من أجل التنمية المستدامة، وخفض انبعاثات الكربون بصورة جذرية، والزيادة السريعة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والنهوض بوسائل درء النزاعات. وعليه، يمكن النظر إلى الرد على الأزمة الحالية باعتباره عملية مقتصرة على اهتمامات محلية

(٩) لحة عن محو الأمية في العالم: قطاع التربية في اليونسكو (World Literacy in Brief: UNESCO Education) على الموقع الإلكتروني: http://portal.unesco.org/education/en/ev.php-URL_ID=12874&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

ضيقة أو على أنه فرصة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي يستفيد منها معظم دول العالم^(١٠).

٤٣ - وفي هذا السياق، يلزم أن تتخذ الحكومات إجراءات سريعة للاستفادة على نحو أكمل من نطاق التعاون الدولي، بغية تعزيز فعالية السياسات الرامية إلى خدمة المجتمعات التي يساورها القلق بشأن الأمن، سواء كان ذلك من حيث المال أو الأغذية أو الطاقة.

٤٤ - وقد أصبح تدفق الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها أكثر أهمية في البيئة العالمية الراهنة بغية تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالمسائل الست المشمولة بهذه المجموعة المواضيعية. غير أن الدعم الثنائي المقدم عبر المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المتعدد الأطراف الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية الدولية سيظلان من مصادر التمويل الهامة لدى العديد من البلدان النامية، ولا سيما لتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية التي تستلزم استثمارات ضخمة لا تؤتي ثمارها إلا بعد انقضاء فترات طويلة على إنشائها.

٤٥ - ولقد اعتمد مرفق البيئة العالمية تدهور الأراضي بوصفه أحد مجالات تركيزه، ويمكن التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المرفق من أن يصبح مصدرا رئيسيا للتمويل من أجل دعم دمج الإدارة المستدامة للأراضي في الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ ممارسات مبتكرة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، التي قد تفتقر إلى القدرات المناسبة لدعم الإدارة المستدامة للأراضي.

٤٦ - ويعد صندوق التكيف المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أيضا أداة جديدة ومبتكرة للتمويل، حيث إنه يمول أنشطة التكيف الملموسة المصممة خصيصا لاحتياجات بلد معين. وقد عقد أول اجتماع لمجلس صندوق التكيف في آذار/مارس ٢٠٠٨، واستهل أعماله بوضع مبادئ توجيهية وإجراءات للاستفادة من هذا الصندوق. وقد اقترح تكليف مرفق البيئة العالمية، بوصفه أمانة صندوق التكيف، بالعديد من المهام المحددة، تشمل إدارة العمليات اليومية للصندوق؛ وضمان تنفيذ السياسات التشغيلية التي اعتمدها مجلس الصندوق؛ وبدء العمل بدورة المشروع؛ وتنسيق صياغة أنشطة البرنامج والإشراف على تنفيذها.

(١٠) The Financial Crisis and Sustainable Security, Oxford Research Group (الأزمة المالية والأمن المستدام، مجموعة أوكسفورد البحثية)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. انظر: http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/monthly_briefings/2008/10/financial-crisis-and-sustainable.html

٤٧ - إن الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالمعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية لم ينجز بالكامل. فتخفيف أعباء الديون بجميع أشكاله (من قبيل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتخفيف عبء الدين بصورة تقليدية، وغير ذلك من أشكال تخفيف عبء الدين الثنائية "الطوعية") قد أفضى إلى تخفيض كبير في الديون، مما هباً بيئة تفضي إلى الاستثمار والانتعاش من أعباء الديون الثقيلة. لكن مؤشرات الضعف المتصلة بالدين لدى معظم المشاركين في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد مالت إلى التدهور بعد تخفيف عبء الدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المتعلقة بتخفيف عبء الديون لم تكن متاحة للبلدان التي تنوء تحت وطأة الدين والتي لا تنتمي لمجموعة البلدان الأعضاء في تلك المبادرة، ولا يكون لديها آليات لإعادة هيكلة الديون السيادية على نحو منتظم. ولم يطرأ تقدم كاف في استحداث آليات مؤسسية مناسبة لتحسين إدارة الدين. وحسب المبين في مذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمين العام عن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ثمة بلدان أفريقية كثيرة لا تزال تتحمل مستويات من الديون تعد في نطاق التحمل، لكنها لا تترك مجالا ماليا كافيا لزيادة الإنفاق العام في ميادين التعليم والصحة والهيكل الأساسية وتخفيف حدة الفقر، بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية^(١١).

٤٨ - ولا بد من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحسين فعالية المعونة من أجل الانتفاع بها على أفضل وجه. كما يلزم دفع عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة في إعلان باريس، مما سيفيد في المساعدة على تحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة وتجنب تجزئتها وارتفاع تكاليف المعاملات المتصلة بإدارة مواردها، والحد في الوقت نفسه من المساعدات المشروطة بشراء السلع والخدمات التي توفرها البلدان المانحة، والإسهام في تحسين التوافق بين تدفقات المعونة والميزانيات الوطنية، مما يوسع حيز السياسات العامة المتاحة أمام البلدان لتحديد أولوياتها الإنمائية.

٤٩ - خلال معظم الربع الأخير من القرن الماضي، انخفض باطراد الاهتمام بالزراعة بوصفها نقطة تركيز لجهود التنمية. ووجه الكثير من البلدان النامية نفسها أولوياته الوطنية إلى قطاعات أخرى. وأدى هذا الانخفاض في النفقات العامة المحلية الذي لجأت إليه البلدان في قطاعها الزراعي إلى تفاقم الوضع الصعب أصلا في معظم البلدان النامية الضعيفة. ولم تنفق البلدان النامية القائمة على الزراعة - وهي عادة ما تكون أفقر من جميع البلدان

(١١) انظر: <http://www.un.org/millenniumgoals/2008highlevel/pdf/committing.pdf>.

النامية - سوى ٤ في المائة في المتوسط من مجموع موارد الميزانية على دعم الزراعة عام ٢٠٠٤. إلا أن هذا القطاع مثل أكبر نشاط اقتصادي وحيد لما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان، وساهم في ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٢).

٥٠ - وهناك أيضا حاجة ملحة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة، والأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية من مصادر عامة وخاصة على حد سواء. وانخفض مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من حيث القيمة الاسمية من ثمانية بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٨٤، إلى حوالي ثلاثة بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦، في حين انخفضت نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من حوالي ١٨ في المائة عام ١٩٧٩ إلى أقل من ثلاثة في المائة عام ٢٠٠٦^(١٣).

٥١ - وينبغي توجيه بعض الاستثمارات الجديدة نحو دعم السياسة العامة والمساعدة التقنية من أجل بناء القدرات الوطنية اللازمة لتعميم ممارسات الإنتاج المستدامة. وينبغي أن يركز هذا الدعم على تطوير البحوث والتكنولوجيا فيما يتعلق بالنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وحيثما كان ذلك ممكنا، على تحديد الفرص التي تكفل مكافأة المنتجين لقاء تحسين خدمات النظام الإيكولوجي من قبيل امتصاص الكربون، وتجميع مياه الأمطار، والإشراف على التنوع البيولوجي الزراعي^(١٤).

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تشجيع سياسات الاستثمار ذات الكفاءة على المستوى الإقليمي، بغية كفالة استفادة المزارعين الفقراء على قدم المساواة من التنمية الزراعية في المستقبل. وينبغي أن تفضي السياسات الحكومية إلى تحسين التنسيق لكفالة أن تسهم فرص الاستثمار هذه بفعالية في التنمية الريفية والقضاء على الفقر وأيضا لتحسين الكفاءة الإيكولوجية في التنمية الزراعية.

٥٣ - وينبغي أن تكون هئية مناخ ملائم لجذب رأس المال العام والخاص بغية زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق ما يلزم من تغييرات هيكلية وتنظيمية هدفا رئيسيا من أهداف السياسة العامة. كما ينبغي تعزيز ذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية الطويلة الأجل في مجالات زراعية إيكولوجية واسعة، مما يتيح فرصة استثمارية في ربط ممارسات الإنتاج الجيد واعتباراتها التقنية بالتزام أصحاب المصلحة من القطاعات العام والخاص والمدني.

(١٢) تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨، البنك الدولي.

(١٣) إسهام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

(١٤) إسهام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٥٤ - وتكتسي الموارد الخارجية أهمية حيوية في تمويل التنمية، فتكون ثمة حاجة إلى الاستثمار المباشر الأجنبي على وجه الخصوص. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تعزيز الحوافز التنظيمية والضريبية والمالية وغيرها من الحوافز الاقتصادية، مما يشجع الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى الداخل من قبيل النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بشروط تفضيلية. أيضا من شأن إقامة أسواق إقليمية ودون إقليمية ذات كفاءة المساعدة على خلق أسواق أكبر وأكثر إغراء، بطرق منها إزالة عقبات السوق المحلية والعقبات "بين الحدود" التي تعيق التجارة عبر الحدود.

٥٥ - ولا تزال مهمة زيادة تدفقات رأس المال الخاص لصالح الاقتصادات النامية تمثل تحديا. ويمكن إنجازها من خلال عدد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات الوطنية، وتشمل ما يلي: الحد من الشكوك والمخاطر المتوقعة أمام المستثمرين؛ وتحقيق استقرار في ميدان السياسة والاقتصاد الكلي، جنبا إلى جنب مع شفافية السياسات العامة واتساقها؛ وإنشاء أطر تنظيمية ملائمة للاستثمار تطبق بطريقة متماسكة وشفافة ونزيهة؛ واعتماد ترويج نشط موجه نحو الداخل من أجل جذب الاستثمار المباشر الأجنبي على المستوى الحكومي الوطني ودون الوطني؛ وتحسين مؤسسات سيادة القانون، بما فيها المؤسسات التي تنظم حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وقوة القضاء ونزاهته؛ وكبح الفساد، سواء كان في صورة رشى صريحة أو في صورة ما يسمى "مدفوعات التيسير"؛ وتحسين نوعية الهياكل الأساسية المتمثلة في الطرق والموانئ والسكك الحديدية، وإمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة الكهربائية الضرورية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من أشكال رأس المال الخاص؛ وتحسين نوعية رأس المال البشري وكميته من خلال تحسين الاستثمار في التعليم واستثمار المهارات المستهدفة.

٥٦ - إن التعاون العالمي والقواعد التنظيمية العالمية أمران لا بد منهما في الأزمات العالمية الراهنة. وتتطلب التجارة الدولية في السلع والخدمات والتمويل العالمي على السواء إطارا متعدد الأطراف يمكن التنبؤ به ويقوم على قواعد ولا يمكن تحقيقه سوى من خلال نهج متعدد الأطراف. وفي هذا السياق، يجب على المجتمع الدولي مساعدة البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. وهنا يمكن أن يتخذ الدعم شكل التدخل المباشر في الأسواق فضلا عن المنح والقروض بهدف درء الانخفاض الحاد في الإيرادات وجعله مستقرا. ويجب على جميع البلدان التي تشهد معدلات تضخم منخفضة آخذة في التناقص المشاركة فورا في التدابير

المضادة لآثار الدورات الاقتصادية من حيث توفير الحوافز عن طريق اتخاذ تدابير ضريبية وتخفيض أسعار الفائدة^(١٥).

٥٧ - ويكتسي نقل التكنولوجيا أهمية فيما يتعلق بتحقيق التقدم في جميع المسائل الست المدرجة في هذه المجموعة المواضيعية. ونظرا إلى الخبرة التقنية الكبيرة التي يمتلكها القطاع الخاص، فإن المبادرات المتعلقة بنقل التكنولوجيا ونشرها يمكن أن تستفيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتمتع هذه الشراكات بالقدرة على تيسير نقل التكنولوجيا ونشرها حيثما يتعلق الأمر بحقوق الملكية الفكرية. ويمكن أيضا تيسير نقل التكنولوجيا والخبرة عبر تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، لا سيما حيثما يمكن إقامة روابط أوسع نطاقا.

٥٨ - وتتطلب الفعالية في صياغة السياسات وتنفيذها قدرة مؤسسية متعددة الاختصاصات على جميع المستويات، ويجب أن يكون الحفاظ على هذه القدرة المتعددة الاختصاصات دائما في صميم الإدارة الرشيدة وإدارة السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٥٩ - وثمة حاجة إلى بناء القدرات على المستويين المحلي والوطني لتحقيق الخبرة المتعددة الاختصاصات المطلوبة لمواجهة التحديات الماثلة أمام هذه المجموعة المواضيعية. ومن ثم، فإن تنفيذ السياسات والإجراءات الزراعية المستدامة يجب أن يتعد عن مجرد الفكرة القائلة إن تكثيف الإنتاج النباتي والحيواني يمكن تحقيقه ببساطة بالاعتماد على البذور المحسنة والأسمدة، وإن علم الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، ونظم الإنتاج، بما فيها إدماج نظم الزراعة الرعوية، والخدمات الإيكولوجية، عناصر قليلة الأهمية. فالمشاريع الإقليمية من قبيل إنشاء مراكز التفوق في مجال سياسة الأراضي وحيازتها وإدارتها بغية توفير المعارف والخبرات الضرورية لتنفيذ سياسات جديدة للأراضي وإنشاء مؤسسات معنية بالأراضي لدعم التنمية الاقتصادية وتحديد نظم الإدارة في القرن ٢١، عوامل يمكن أن توفر الحافز على تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة من خلال بناء القدرات. وعلى سبيل المثال تجري الآن مناقشة فكرة إنشاء إطار أفريقي لسياسة الأراضي وإصلاح الأراضي بغرض تعزيز القدرات المتعلقة بمسائل السياسات ذات الصلة^(١٦).

٦٠ - ويكتسي الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية قصوى في مجتمعاتنا "التي يزداد اعتمادها على التكنولوجيا". وهناك ما يكفي من أدلة على

(١٥) إحاطات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن السياسات، رقم ٤، إعادة بناء التعددية المالية، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (UNCTAD/PRESS/PB/2008/4).

(١٦) E/CN.17/2009/5

إمكاناتها، ومن ثم، تحتاج جميع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة إلى بناء قدرات جديدة لإنتاج هذه التكنولوجيات والوصول إليها واستخدامها. وبغية بناء هذه القدرات ينبغي لكل بلد وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستجيب لأهداف التنمية المستدامة.

٦١ - إن تعزيز البحث والتطوير أمر ضروري للتنمية المستدامة، إذ ينبغي أن يفضي إلى تشجيع اتباع النهج المتعددة الاختصاصات والمشاركة بين الاختصاصات التي تشمل العلوم الاجتماعية والطبيعية، وسد الفجوة بين العلوم، ورسم السياسات وتنفيذها. وتضطلع الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي بدور رئيسي في توفير التعليم والتدريب الذي يزود القوة العاملة المؤهلة بالكفاءات الضرورية لتطوير التكنولوجيات المستدامة واستغلالها بشكل كامل.

خامسا - المنظورات الإقليمية

٦٢ - يمكن تحسين الخيارات المتاحة والإجراءات الممكن اتخاذها على صعيد السياسات الموجهة نحو تعزيز التعاون الإقليمي والأقليمي من خلال زيادة التركيز على الترابط بين المسائل الست المدرجة في المجموعة المواضيعية. ومن الضروري أيضا تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفيما بينها.

٦٣ - إن ربط المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بعمليات التنمية الوطنية والتنسيق بينهما في مجال تعزيز نظم إدارة الموارد الوطنية على جميع المستويات من خلال تعزيز القدرة المؤسسية، بما فيها العامل البشري والتقني والمالي سيكون لها بالغ الأثر في هذا الصدد. ومن الضروري أيضا اعتماد وتنفيذ سياسات وتشريعات فعالة، وتشجيع ملكية أصحاب المصلحة، والمشاركة المحلية في إدارة وتنمية الموارد الطبيعية.

٦٤ - ويمكن أن يؤدي إدماج برامج العمل الوطنية والإقليمية المتعلقة بمكافحة التصحر والجفاف في الأطر الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر إلى تحسين تنفيذها على نحو فعال، ولا سيما إذا كانت تتلقى الدعم من قدرات مؤسسية وأطر قانونية قوية.

٦٥ - ومن بين مجموعة المسائل في مجال التخطيط الإنمائي، أدت الخطط الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بقارة أفريقيا، التي تواجه بأكملها تحديات متماثلة في مجال التنمية المستدامة، من قبيل ندرة المياه وتدهور الأراضي والجفاف والتصحر إلى تحسين التعاون الإقليمي ولا سيما في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتوفر هذه الشراكة بناء

القدرات، وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وتعمل على تحسين الإدارة الإقليمية، وتقديم الدعم من أجل تنفيذ مبادرة البيئة التي وفرتها الشراكة الجديدة.

٦٦ - وقد تبين أن فعالية النمو الزراعي في الحد من الفقر تزيد بمقدار أربع مرات قياساً على النمو في القطاعات الأخرى وبالتالي فإن تنفيذ ورفع مستوى المبادرات الرامية إلى دعم الإنتاجية الزراعية المحسنة، لا سيما بين صغار المزارعين؛ وتحسين الأمن الغذائي، وتوزيع الغذاء على نحو أكثر فعالية؛ وتوفير تغذية أفضل عبر أنحاء أفريقيا عناصر حاسمة في تسريع النمو، وزيادة الدخل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في القارة. وفي هذا الخصوص، تعهدت الحكومات الأفريقية بتحقيق أهداف هامة، وبشكل خاص أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المنبثق عن الشراكة الجديدة. وتشمل هذه الأهداف تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية. وإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد نهج متواءمة والمرونة في إجراءات صرف الأموال بغية تقديم المساعدة في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة ضمن الأطر الاستراتيجية التي وضعتها البلدان، هما أفضل فعالية من التمويل بطريقة مجزأة، أي كل مشروع على حدة.

٦٧ - ومن المهم أيضاً بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تنفق قاعدة الموارد المحلية على الاستثمارات في التنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال تعزيز اتساق السياسات الوطنية الخاصة بهذه التنمية، والالتزام وتحديد الأولويات في أطر التنمية الوطنية وبرامجها، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، وكذلك تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق أمام صغار المزارعين بوصفه جزءاً من التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وإزالة أوجه الاختلال في أسعار المنتجات الزراعية لتوفير حوافز أمام المزارعين للاستثمار والإنتاج^(١٧).

٦٨ - ومن الضروري تعزيز سياسات الاستثمار ذات الكفاءة على المستوى الإقليمي. ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، من المرتقب أن يعمد القطاع الخاص، تشجعه في ذلك السياسات الحكومية، إلى زيادة استثماراته في الإنتاج الزراعي، إذ أصبح هذا الأخير أكثر ربحية. وهذه التحولات واضحة فعلاً للعيان في الكثير من البلدان النامية. ويمكن أن تشكل زيادة الاستثمار في الزراعة فرصة للحد من الفقر^(٦). وفي هذا السياق، تشدد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أهمية تعزيز وتشجيع التعاون والتعاقد بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وجامعة الدول العربية من أجل تحقيق أفضل النتائج.

(١٧) إسهام مقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦٩ - وفيما يخص التعاون الإقليمي في مكافحة الجفاف والتصحر، من الضروري تحسين قاعدة المعلومات الإقليمية بشأن الجفاف والتصحر وتعزيز تطبيق كل من المعارف العلمية ومعارف الشعوب الأصلية من خلال برامج تهدف إلى تعزيز جمع المعلومات عن طريق البحث المحدد الأهداف. ومن الضروري أيضا التنسيق بين التدابير المتعلقة بالجفاف والتصحر والتدابير الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي وذلك لتعزيز التضافر، وتنويع الموارد المتاحة أمام تنفيذ خطط العمل الوطنية والبرامج ذات الصلة بغية رفع مستوى برامج الإدارة المستدامة للأراضي. ومن المهم بصفة خاصة القيام بإصلاح الأراضي باعتبارها وسيلة للتكيف مع تغير المناخ^(١٧).

٧٠ - ويستمر حدوث التدهور والتصحر اللذين يصيبان معظم أراضي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللذين يشكلان ظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بإزالة الغابات والرعي المفرط، وأصبح من المتعذر عمليا استعادة التربة المفقودة، إذ إن استعادتها أمر مكلف حتى وإن كان ممكنا من الناحية النظرية. ورغم أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مشهورة بغاباتها المطيرة إلا أن الصحراء والأراضي الجافة تشكل في الواقع نحو ربع مساحتها (٢٠٠٣ ٥٣٣ ٠٠٠ كم^٢). وتتمثل الآثار الرئيسية للتصحر والجفاف في هبوط حاد في إنتاجية النظم الإيكولوجية، ويتخذ ذلك شكل هبوط في الربيع العائد من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والغابات؛ وفقدان التنوع البيولوجي؛ مما يؤدي، من وجهة النظر الاجتماعية، إلى الفقر، والهجرة، والتحركات الداخلية للسكان، وتدهور نوعية الحياة، وبالتالي سيكون لزاما أن تعتمد منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نهجا متكاملًا إزاء مشاكل التصحر والجفاف عن طريق الترويج لنماذج التنمية المستدامة التي تتماشى مع الوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي في كل بلد.

٧١ - ويشدد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(١٨) على مشكلة ارتفاع وتيرة إزالة الغابات بسبب الضغط الرامي إلى إنشاء مزارع فول الصويا على حساب المحاصيل الأخرى، ولا سيما الإفراط في تربية المواشي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وإذا ما تواصلت إزالة الغابات بمعدلاتها الحالية، فيمكن توقع اختفاء ٥٥ مليون هكتار آخر من الغابات بحلول عام ٢٠٢٠.

٧٢ - والسياسات الملائمة ضرورية لكفالة الاستخدام الإيكولوجي الفعال للموارد الطبيعية لصالح تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة على النحو المحدد في منطقة

(١٨) فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: تقرير التقييم الرابع ٢٠٠٧، تقرير الفريق العامل الثاني عن آثار تغير المناخ والتكيف وقابلية التأثر، انظر الموقع: <http://www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-wg2.htm>.

آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، يُعترف على نطاق واسع بالحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي للملايين الناس، في ضوء ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، باعتبارها مسألة معقدة من مسائل التنمية الزراعية، بما فيها إدارة الموارد بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية الموجهة توجيهها جيدا والسياسات التجارية المصاغة بعناية.

٧٣ - وحسب ما تبين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإن الممارسات الجيدة في إدارة الأراضي ضرورية لمواجهة التحديات الماثلة في جميع جوانب إدارة الأراضي. وينبغي أن يتضمن هذا النهج تقييما للأثر الذي ستحدثه استخدامات وممارسات الأراضي في المجالات الأوسع نطاقا من قبيل الإسكان الاجتماعي، وكفاءة استهلاك الطاقة أو التخطيط المكاني. وما لم يتم اعتماد مبادئ توجيهية كلية، فسوف تقع المنطقة في "فخ" تجزئة" حيث يمكن أن يؤدي حل لمشكلة واحدة إلى صعوبات في معالجة مشاكل أخرى. وسيساعد إجراء تقييم دينامي للتأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يمكن أن ينشأ عن أنواع مختلفة من تدابير استخدام الأراضي وتنميتها على إبراز التقدم الذي تحقق بالفعل في إنجاز سياسات التخطيط المكاني عبر الحدود الوطنية.

سادسا - الآفاق المستقبلية

٧٤ - تشمل الخيارات التي يمكن النظر فيها على الصعيد الدولي أوجه الترابط فيما بين المسائل، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، ووسائل التنفيذ.

ألف - أوجه الترابط فيما بين المسائل

٧٥ - ثبت أن النهج الشامل الذي يستخدم استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة من خلال معالجة أوجه الترابط فيما بين المسائل المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر هو أنجح النهج المتبعة. ولهذا، من الضروري وضع السياسات بطريقة تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية، ومنها التعاون بين القطاعات، لإدراج هذه المسائل ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والخطط الوطنية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا.

٧٦ - وينبغي التشجيع على تحقيق تنمية ريفية متكاملة بوضع سياسات ترمي إلى تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي عن طريق التعليم والمشاركة الاجتماعية الشاملة. ويسهم أيضا في التنمية الريفية، بناء هياكل أساسية توفر خدمات فعالة من حيث التكلفة وموثوق بها ورخيصة، ودعم القاعدة الزراعية - الصناعية من خلال الزراعة الموجهة نحو السوق، وتنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز فرص العمل غير الزراعية، وتحسين إمكانية الوصول إلى التمويل والأسواق العالمية والإقليمية.

٧٧ - وتسهم التنمية الزراعية المستدامة والإدارة المستدامة للأراضي وموارد طبيعية أخرى، ولا سيما في أفريقيا، في القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأمن الغذائي، وهيئة السبيل نحو تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي توفير الحوافز وإزالة الحواجز التي تعوق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وذلك عن طريق أمور منها زيادة فرص حصول المناطق الجافة على التكنولوجيات الزراعية المناسبة والرخيصة، وتوفير تسهيلات الائتمان بتكاليف معقولة وإيجاد صلات بالأسواق؛ وعمليات التجهيز والقيمة المضافة؛ وإقامة هياكل أساسية مادية واقتصادية واجتماعية؛ وتعزيز إمكانية حصول سكان الأرياف على الكهرباء وغيرها من المصادر البديلة للطاقة المتجددة؛ وتنفيذ عمليات إصلاح و/أو إنفاذ فعال للأطر التنظيمية لموارد الأرض والموارد الطبيعية الأخرى بهدف إعمال حقوق الحيازة و/أو الحقوق التي تكفل الحصول على الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

٧٨ - وتتسم بالأهمية أيضاً أوجه الترابط القائمة بين هذه المجموعة المواضيعية ومسائل أخرى. وتوفر المياه صلة ربط هامة بالزراعة والتنمية الريفية. ولهذا، ينبغي التشجيع على اتباع نهج قائم على المشاركة المجتمعية يحقق إدارة تطلعية وتنمية استشرافية لموارد المياه. ولا بد من أن تتواءم السياسات الرامية إلى إصلاح قطاع المياه مع السياسات الهادفة إلى تشجيع زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، يُعد تطوير الهياكل الأساسية المتداخلة أمراً هاماً، لكنه يجب أن يتسم في الوقت ذاته بالفعالية الاقتصادية، ومن ثم يمكن تجنب الضرر البيئي.

٧٩ - ومن شأن الآثار الناشئة عن تغير المناخ تهديد الرخاء والأمن بسبب ما تحدثه من اضطرابات اجتماعية واقتصادية. كما أن من شأن الظروف المناخية السيئة أن تؤدي بما تسببه من جفاف إلى تدهور الزراعة وتدنّي مستوى الأمن الغذائي وارتفاع معدل الجوع وازدياد عدد الوفيات. لذا، ينبغي للحكومات والوكالات الأخرى أن تطبق سياسات تفضي إلى مواجهة هذه التحديات. ويجب على الحكومات الوطنية أن تنشئ نظم فعالة للإنذار المبكر بالجفاف، وأن تدرج برامج عمل وطنية وإقليمية، ترمي إلى مكافحة التصحر والجفاف، ضمن أطر التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر، على أن تدعمها قدرات مؤسسية قوية وأطر قانونية صلبة.

باء - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

٨٠ - توفر المساواة بين الجنسين فرصة لتحقيق النمو والحد من الفقر. ولا بد من وضع سياسات تمنح المزارعات إمكانية الوصول إلى الأرض والائتمانات والأسواق وسلاسل التسويق. ومن ثم، ينبغي التشجيع على تشكيل أفرقة نسائية من أجل الارتقاء بمستوى التمتع

بحقوقهن وتحسين إمكانية توفير الخدمات، باعتبارها وسائل للتمكين الاجتماعي والاقتصادي تزيد من خلالها العضوات من معدل الإنتاجية والإيرادات بصورة جماعية. وستساعد إجراءات وضع الميزانية، التي تحدد الآثار الجنسانية وتستخدم أدوات تقييم للاحتياجات، على رسم سياسات أفضل. ومن العوامل التي تساعد على التمكين للمرأة تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في التحليلات الاقتصادية وفي استراتيجيات وإجراءات الحد من الفقر وفي توفير التدريب التقني للنساء والفتيات.

٨١ - إن تحقيق الاستدامة في نماذج الاستهلاك والإنتاج ضروري لإحراز التقدم في المجموعة المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا. وسيؤدي دعم تعزيز الاتساق في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة إلى ازدياد المرونة الاقتصادية وانخفاض كثافة الطاقة وتكاليفها لكل وحدة من وحدات الإنتاج أو الاستهلاك، واقتراح ذلك بتحقيق فوائد بيئية واجتماعية. وثمة حاجة إلى سياسات وإجراءات ترمي إلى تعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة بيئياً فيما يتعلق بالأغذية والوقود والمياه والمنتجات الصناعية - الزراعية. ويمكن دعم الإنتاج المستدام (كما يحدث في الزراعة الطبيعية) من خلال التعاون بين البلدان المتقدمة والنامية.

٨٢ - وينبغي التشجيع على تهيئة بيئة دولية تمكّن من إدماج تجارة البلدان النامية في ساحة التجارة العالمية. وثمة حاجة إلى وضع سياسات تعمل على إدراج الروابط بين التجارة والتنمية والحد من الفقر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على سبيل الأولوية. كما أن من الضروري تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والأنسجة والملابس الواردة من البلدان النامية، وكذلك إصلاح نظام الإعانات المحلية وإعانات التصدير التي تمنحها البلدان المتقدمة. وتحقيقاً لهذا الغرض، لا بد من اختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح وفي الوقت المناسب. كما أنه لا بد من الشروع في بناء القدرات التجارية لدى البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا.

٨٣ - وعلاقة الترابط القائمة بين الأرض والزراعة والتنمية الريفية والجفاف والتصحر في الدول الجزرية الصغيرة النامية هي علاقة هامة جداً، بالنظر إلى حجم تلك الدول وضآلة مساحة أراضيها، وضيق قواعد مواردها الطبيعية، وهشاشة نظمها الإيكولوجية الأرضية والساحلية. ولهذا، من الضروري تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لتحقيق تنمية ريفية متكاملة وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية، مع مراعاة النظم الثقافية ونظم حيازة الأراضي. وتواجه المجتمعات الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات كثيرة، ومن ثم فهي تحتاج إلى التمكين وإلى عمليتي تقييم وتدريب قائمتين على التشارك من أجل بناء

قدرتها على المساعدة الذاتية التي تشمل التمكين للنساء والشباب كجزء من استراتيجيات التنمية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٤ - والرعاية الصحية الأساسية هي شاغل رئيسي من شواغل السياسة العامة في المناطق الريفية. وتتطلب الرعاية الأساسية الجيدة أفرقة من الفنيين الصحيين المتمتعين بمهارات طبية بيولوجية محددة ومتطورة. وغالباً ما تقدم الرعاية الأساسية في المناطق الريفية باستخدام وسائل تقنية بسيطة وموظفين قليلي الكفاءة. ويجب تمويل المرافق وإنشاؤها وتزويدها بالموظفين بحيث يتمكن سكان الأرياف من الحصول على الخدمات الصحية الكافية.

٨٥ - إن زيادة الاستثمار العام العالمي في التعليم الريفي أمر ضروري في سد الثغرات التعليمية القائمة بين المناطق الحضرية والريفية. وسيخلف تدريب أعضاء هيئة التدريس المؤهلين وبناء المدارس في كل حي آثاراً هامة على المدى البعيد في الحد من الفقر الريفي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - وسائل التنفيذ

٨٦ - يعتقد الكثيرون أن الأزمات العالمية الحالية تحدث أثراً سلبياً في عدد من قضايا التنمية المستدامة بدءاً من توسيع نطاق الانقسامات الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد العالمي، والتغير في المناخ، والتنافس على الموارد، وحتى الحفاظ على الأمن. وبالتالي، ثمة حاجة إلى إيجاد سياسات تصدى لتلك الاتجاهات من خلال التجارة المنصفة، وإلغاء الدين، والمساعدة على تحقيق تنمية مستدامة، وإحداث تخفيض جذري في انبعاثات الكربون، وزيادة مطردة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، ومنع نشوب النزاعات.

٨٧ - وفي المناخ العالمي الراهن، بات تدفق الموارد المالية على نحو ملائم وقابل للتنبؤ أكثر أهمية في تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية المتصلة بالمسائل الست المدرجة في هذه المجموعة المواضيعية. ومع أن مسؤولية صنع القرار وتنفيذ خيارات وإجراءات السياسة العامة وتمويلها تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية، ينبغي التشجيع على توفير الدعم الثنائي عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المتعدد الأطراف من مرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية الدولية. كما أن للموارد الخارجية أهمية حيوية في تمويل التنمية. إذ تكتسي زيادة تدفقات رأس المال الخاص أهمية حاسمة في تحقيق استدامة النمو والتنمية في البلدان النامية. وثمة حاجة إلى الاستثمار المباشر الأجنبي بوجه خاص لحفز النمو الاقتصادي، والإسهام في نقل التكنولوجيا، وإدارة الدخل، وتحسين إمكانية الحصول على الخبرات الإدارية والدخول إلى أسواق رأس المال والمنتجات العالمية وشبكات التسويق والتوزيع.

٨٨ - وينبغي التشجيع على وضع آليات مؤسسية أكثر فعالية ترمي إلى تحسين إدارة الدين والقدرة على تحمل أعبائه، وإنشاء آلية تحكيم مستقلة في الديون لصالح البلدان التي تركز تحت وطأة ديون مرهقة، ولا سيما في أفريقيا، حيث توجد حاجة إلى توفير حيز مالي أكبر من أجل زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والهياكل الأساسية والحد من الفقر، تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا الغرض، يجب اتخاذ التدابير اللازمة للمساعدة على اعتماد نهج شامل يرمي إلى معالجة مشكلة الحوكمة والارتقاء بمستوى النظم المالية والإدارية العامة.

٨٩ - إن نقل التكنولوجيا عنصر هام في إحراز تقدم بشأن كل المسائل الست المدرجة في هذه المجموعة المواضيعية، ويمكن تعزيزه بزيادة المساعدة التقنية التي توفرها البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية، بما في ذلك عن طريق دعم برامج مشتركة للبحث والتطوير. وبالنظر إلى قاعدة الخبرة التقنية القوية التي يتمتع بها القطاع الخاص، يمكن لمبادرات نقل التكنولوجيا ونشرها أن تستفيد من الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص. كما يمكن تيسير نقل التكنولوجيا والخبرة من خلال تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي.

٩٠ - وثمة حاجة إلى بناء القدرات على المستويين المحلي والوطني لكسب الخبرات المتعددة التخصصات اللازمة لمواجهة تحديات هذه المجموعة المواضيعية. ويمكن إدراج برامج بناء القدرات في المشاريع، سواء التي تُمول من الحكومات، أو من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، أو المؤسسات المالية الدولية، أو القطاع الخاص. ويمكن أن تُنفذ برامج بناء القدرات المحددة، بالتنسيق مع المؤسسات المحلية والوطنية، فيفرادى مؤسسات البحوث والجامعات ومدارس التدريب المهني. وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لبناء القدرات هو خيار قد يكون فعالاً لتبادل المعلومات والمعرفة والدراية التقنية. كما يمكن تيسير عملية بناء القدرات عبر الاتصالات الإلكترونية الحديثة المتاحة على شبكة الإنترنت، وتحسين إمكانية الوصول إلى المكتبات ومصارف المعارف الإلكترونية، إضافة إلى الشبكات والوصلات الإلكترونية التابعة للرباطات المهنية والخبراء الفنيين.

٩١ - ويعني أيضاً الالتزام الشديد بالتنمية المستدامة تعزيز البحوث والتنمية بزيادة الاستثمارات الوطنية والدولية واستثمارات القطاع الخاص في مجالات العلم والهندسة والتكنولوجيا. وتضطلع الجامعات ومعاهد البحوث والمشاريع الخاصة كلها بدور أساسي في التشجيع على إجراء البحوث التي تدعم الجهود الرامية إلى ضمان أن يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي والحماية البيئية، كلا منهما الآخر. وينبغي لهذه البحوث أن تسهم أيضاً في إدارة الأثر البيئي القليل باتباع نهج متعددة الاختصاصات وبالاعتماد على الشبكات الموجودة حالياً. وينبغي تعزيز إقامة الشراكات وتوطيد التعاون بين جامعات البلدان المتقدمة النمو والنامية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي فيها والتشجيع على الربط الشبكي والتعلم من الأقران.